مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021)، ص 316 - 330

دور منظمة الإيكواس في تسوية النزاعات في غرب إفريقيا: دراسة في الآليات والإنجازات

The ECOWAS role in conflict resolution in West Africa: Study in mechanisms and achievements

محمد الشريف شيباني
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، med.cherif.doc@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2021/05/18 تاريخ قبول النشر: 2021/06/03 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

تعد تجربة منظمة الإيكواس في مجال تسوية النزاعات في غرب أفريقيا من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال إذ تعتبر أول منظمة ذات طابع اقتصادي عملت على توسيع صلاحياتها لتشمل القضايا السياسية والأمنية، خاصة لعلاقة هاته القضايا بمسائل التنمية الاقتصادية، وعليه تحاول هاته الدراسة تقييم حدود فاعلية دور الإيكواس في تسوية النزاعات في منطقة غرب افريقيا من خلال تسليط الضوء على المقاربة الأمنية للمنظمة في تسوية الأزمة في دولة غينيا–بيساو.

الكلمات مفتاحية: الإيكواس؛ المنظمات الاقليمية؛ التنمية الاقتصادية؛ الامن؛ الانقلاب العسكري؛ غينيا بيساو.

Abstract:

The ECOWAS experience in conflict resolution in West Africa is one of the leading international experiences in this field considered the first organization with an economic interest that worked to expand its powers to include political and security issues, especially for the relationship of these issues to economic development, this study tries to assess the limits of the effectiveness of the role ECOWAS in settling disputes in the West African region by highlighting the organization's security approach to resolving the crisis in Guinea-Bissau

Keywords: ECOWAS; regional organizations; economic development; security; military coup; Guinea-Bissau.

1. مقدمة:

يشهد العالم في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بالمنظمات الإقليمية والفرعية خاصة لما يمكن أن تلعبه هاته المنظمات من دور هام في عملية التكامل الاقتصادي في مختلق المناطق بالعالم، ولقد زاد هذا الاهتمام نتيجة ترابط الكثير من المفاهيم حيث أصبح من الصعب تميز ما هو سياسي عن الأمني أو الاقتصادي كما أن تغير مفهوم الأمن الذي أصبح شاملاً لمختلف المجالات سهل لهذه المنظمات لأداء أدوار أكبر عبر توسيع صلاحياتها.

وفي هذا الإطار تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من بين المنظمات السباقة إلى تولي قضايا الأمن ومسائل السلم في منطقة غرب أفريقيا والتي تعد إحدى أهم بؤر النزاع في قارة أفريقيا، كما أن ترجع أدوار الدول في المنطقة وهشاشة الأنظمة ساهم بشكل كبير في نجاح عمل هذه المنظمة في القضايا الاقتصادية والأمنية وفق مقاربة الأمن من أجل التنمية.

الإشكالية: تسلط هذه الدراسة الضوء على تجربة الإيكواس في حل الأزمة السياسية والأمنية في غينيا بيساو 2012-2018 لكونه نموذج هام يوضح لحد كبير حدود فعالية تدخل المنظمة في مجال الأمن بإبراز الأليات والإنجازات وحتى النقائص وفي هذا الإطار كيف نقيم دور الإيكواس في حل النزاعات في منطقة غرب افريقيا؟

الفرضية: تساهم المنظمات الإقليمية الفرعية بشكل كبير في عملية تسوية النزاعات داخل الإقليم، ويعود ذلك لمعرفة هذه المنظمة طبيعة ونسق وبناء الدول في تلك المنطقة.

ولإثبات ذلك تتبع الباحث الخطوات المنهجية للوصول إلى هدف الدراسة موظفا النظرية الإقليمية لتفسير دور ومهام المنظمات الإقليمية في بناء السلم، كما اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة الذي ساهم بشكل كبير في إعطاء أمثلة عن بعض الأزمات الأمنية داخل إقليم منطقة غرب إفريقيا.

1.2 نشأة الإيكواس:

كانت منطقة غرب إفريقيا قبل الاحتلال مهدا للعديد من الممالك الإفريقية القديمة وهي مملكة غانا، مملكة مالي، مملكة سونغاي" Songhaï"، مملكة جولو " Jolof "، مملكة أويو، مملكة بنين، مملكة كنم بورنو Kanem-Bornou ، وتزخر المنطقة بتنوع ثقافي ولغوي وايكولوجي هام جعلها محط أنضار القوى الاستعمارية القديمة البريطاني والفرنسي والبرتغالي، وبالإضافة للغات المحلية فقد اتخذت الأنظمة الإدارية في المنطقة بعد الاستقلال من اللغات الثلاثة للاستعمار الفرنسية والإنجليزية والبرتغالية خيارًا لها [1] .

وتعود أولى محاولات التكامل الاقتصادي في منطقة غرب إفريقيا الى سنة 1945بتأسيس المجموعة المالية الإفريقية CFA والتي جمعت الدول الفرنكوفونية في منطقة غرب أفريقيا وكان الهدف من هذا التجمع

هو اعتماد " الفرنك "كعملة موحدة، وفي عام 1964 اقترح رئيس ليبيريا "وليام تيبمان" أول مرة فكرة إنشاء تجمع اقتصادي لدول غرب أفريقيا تحصل على موافقة الكوديفوار، غينيا، ليبيريا والسيراليون إلا أن هذه الفكرة لم تجسد على أرض الواقع، وفي سنة 1972 أعلن رئيسا نيجيريا الجنيرال "ياكوبو جوون Yakubu Gowonورئيس الطوغو "جاناسينغابي اياديما Gnassingbé Eyadéma عن قياميهما بجولة في منطقة غرب إفريقيا للترويج للمشروع والعمل على تجسيده [2]، وتأسست رسميا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 28 ماي 1975 من 16 دولة (وتتكون الان من 15 بعد انسحاب موريتانيا 1999) وكان الهدف الأساسي من تأسيسها آنذاك هو الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والحد من التبعية الاقتصادية وإيجاد أليات جديدة لتحقيق النمو[3]، كما وقعت الدول الاعضاء على اتفاقية لاغوس Treaty of Lagosالتي تدعو إلى تحرير التنقل والتجارة بين الدول الاعضاء وتضم المجموعة الأن 15 دولة هي البينين ، بوركينافاسو، ساحل العاج (كوت ديفوار)، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السينغال، الطوغو، غامبيا ، غانا، غينيا، نيجيريا ،سيراليون، كاب فارد، وليبيريا[4] .

بالإضافة للعوامل الاقتصادية ساعد التقارب السياسي لدول غرب على قيام المنظمة التي أجمع قادتها على ضرورة تكيف السياسية لخدمة الاقتصاد وفق متطلبات المرحلة والبيئة الدولية، وتضمنت "اتفاقية لاغوس" 1975 الأهداف الاساسية التالية:"....تطوير وترقية التعاون في المجال الاقتصادي وخاصة في ما يتعلق بقطاعات الصناعة، النقل المواصلات السلكية واللاسلكية، الطاقة، الزارعة، الموارد الطبيعية، التجارة ، والنقد والقضايا المالية والاجتماعية والثقافية لترقية حياة شعوب منطقة غرب افريقيا والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي [5]"

خريطة رقم 01: تبين الدول الاعضاء في الإيكواس

المصدر: موقع المنظمة على الرابط: http://www.comm.ecowas.int

الملاحظ من خلال "اتفاقية لاغوس" 1975 أنها تناولت فقط الجوانب الاقتصادية والتنموية دون الاهتمام بالقضايا الأمنية والقضايا السياسية رغم التحديات الكبيرة التي تعيشها منطقة غرب أفريقيا فهي تعد من بين بؤر الصراع في العالم، كما تعاني من عديد المشاكل الداخلية والأمنية كهشاشة بعض الدول، وتأجج النزاعات القبلية التي قد تعيق عملة التنمية، إلا أن سنة 1990 كانت حاسمة بالنسبة للمنظمة التي وجدت نفسها مجبرة على التدخل دبلوماسيًا وسياسيًا في مواجهة أحد أعنف النزاعات الداخلية في ليبيريا لتجد المنظمة نفسها مجبرة على المشاركة في عملية لحفظ السلام والأمن في إحدى أهم الدول المؤسسة لها.

وانطلاقا من تنوع المشاكل والأزمات في منطقة غرب أفريقيا تداركت المنظمة في سنة 1993 إهمالها للجوانب السياسية والأمنية حيث قامت باستحداث مؤسسات جديدة وهي البرلمان المشترك ومحكمة الجماعة واللجان المتخصصة، إضافة إلى العديد من المبادئ كعدم الاعتداء بين الدول الاعضاء والحفاظ على السلام والآمن والاستقرار الإقليمي من خلال تشجيع وتقوية روابط حسن الجوار، وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع إقامة بيئة أمنة لتحقيق المتطلبات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية (المادة الرابعة، الفقرات 4.5.6) [6].

2.2 المبادئ العامة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

ترتبط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمجموعة من الأهداف والمبادئ التي تحدد علاقة الدول فيما بينها والمواطنين وكافة المؤسسات التابعة للمنظمة، كما تنص الاتفاقية المؤسسة للمنظمة وكافة الاتفاقيات الأخرى على ضرورة التقيد بهذه المبادئ والأهداف الكبرى ولعل أبرز هذه الأهداف التي تم اعتمادها بشكل نهائي تضمنتها المادة 03 من المعاهدة الحالية المعتمدة منذ سنة[7] **1993**:

- المساواة والترابط بين الدول الأعضاء
- التضامن والاكتفاء الذاتي والجماعي
- التعاون بين الدول ومواءمة السياسات وتكامل البرامج
- عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء
- صون السلام والأمن والاستقرار الإقليمي من خلال تعزيز وتقوية علاقات حسن الجوار
- التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء والتعاون النشط بين الدول المجاورة وتعزيز البيئة السلمية كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية
- احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وفقاً لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
- الشفافية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الشعبية في التنمية
- الاعتراف واحترام القواعد والمبادئ القانونية للجماعة

- تعزيز وتوطيد نظام حكم ديمقراطي في كل دولة عضو على النحو المنصوص عليه في إعلان المبادئ السياسية المعتمد في 6 يوليو 1991 في أبوجا.
- التوزيع العادل والمنصف لتكاليف وفوائد التعاون والتكامل الاقتصادي.

وبالرغم من وضع المنظمة وتحديدها لمجموعة من المهام والأهداف فأن البروتوكول الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية الحركة وحقوق الإقامة الذي يضمن تنقل الأشخاص وتداول السلع داخل المجموعة دون عوائق مما تقرر عنه إلغاء تأشيرات الدخول والتصاريح لمواطني الجماعة وكذا مواءمة استمارات الهجرة و ومخطط البطاقة الخضراء للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع ذلك فإن بروتوكول حرية الحركة مثل الآخرين قريبا بدأت جميعها تواجه مشاكل مماثلة في تنفيذها، بصرف النظر عن الإيرادات التي ستخسرها الدول الأعضاء من خلال إلغاء جوازات السفر الوطنية، كما لا توجد لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى الآن سياسة استثمار جماعية فعالة كما تفتقر إلى القوة السياسية اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للتنمية[8]، والملاحظ من خلال تعديل الدول الأعضاء في الإيكواس للاتفاقية سنة 1993 أن هذا التعديل قد ساعد المنظمة على أداء أدوار أكثر ووسع من مجالات تدخلها حيث أصبحت أكثر قدرة على التعاطي مع مختلف المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة غرب إفريقيا كما أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لازالت تحافظ على نفس التسمية المتفق عليها في المعاهدة التأسيسية سنة 1975 ولم تغير الاسم على عكس البعض من تجارب التكامل الإقليمي في العالم، ولعل مواجهة هذه الجماعة للكثير من الأزمات السياسية والأمنية في ظل عدم قدرة بعض الدول بمفردها على مواجهة هذه التحديات هو ما فرض عليها أداء أدوار اخرى غير الاقتصاد .

3. الإيكواس من الاقتصاد إلى مهمات الأمن والسلم في غرب إفريقيا:

1.3 جهود الإيكواس في حفظ الأمن

تحول واقع تدخل المنظمات الاقليمية regional والفرعية Sub-regional في الحفاظ على السلم والأمن العالمين في السنوات الأخيرة إلى أمر فرض نفسه في العلاقات الدولية ويرجح الدارسون والمهتمون بالشأن الإفريقي أن الأمر يعود إلى معرفة هذه المنظمات لواقع الدول المتشابهة الخصائص السياسية والاقتصادية والجغرافية والأمنية، ومع انتهاء الحرب الباردة نتجه جملة جديدة من التحديات الأمنية أو ما بات يعرف بالتهديدات الأمنية اللاتماثلية كالهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة، كما أن بعض الدول في منطقة غرب إفريقيا تعيش على واقع الأزمات الداخلية المعقدة التي أدخلت الدول في ما يعرف بالحروب الأهلية والأثنية .

ووفق هذا الإطار تحولت منظمة الإيكواس إلى أول منظمة اقليمية في هذا المجال رغم الكثير من الاعتقادات الموجهة إليها في أداءها لمهامها الاقتصادية والتنموية إلا أنها تظل أول تجربة وجهد من قبل منظمة إقليمية فرعية للقيام بمجهودات عسكرية للحفاظ على السلم في منطق غرب إفريقيا وهو ما يعكس محاولة

إفريقية للتصدي لحالة النزاعات التي تعرفها الكثير من دول المنطقة من دون انتظار المساعدة من رعاة السلام الخارجيين (الأمم المتحدة) ولتجاوز موقف المتشائمين الذي قد يركز أكثر على محدودية فعاليته، فانه يجب النظر إلى هذا التدخل الذي يعد بمثابة حلول بديلة لبعض المشاكل الملحة المطروحة على الأمن في إفريقيا[9].

وبالرغم من وجود منظمات إقليمية تهتم فقط بالجانب الأمني على غرار حلف الناتو، إلا أن تغير مفهوم الأمن التقليدي وأدوار الدولة ومع توسع لمفهوم الجديد للأمن المتداخل Interlaced والمترابط interconnected والمعقد complex بادرت الإكواس بمهام جديدة تفترضها متغيرات البيئات الثلاث الدولية International والإقليمية regional والداخلية internal ووقفت الدراسة على مدى التداخل الكبير بين ما هو اقتصادي وسياسي وأمني في مختلف النزاعات التي تعيشها منطقة غرب إفريقيا، وعليه فان تجربة الإيكواس في هذا المجال تعد الأولى من نوعها لمنظمة ذات طابع اقتصادي تجاري وتنموي تتدخل في قضايا الأمن.

وبعد موجة المظاهرات الشعبية التي عرفتها إفريقيا الغربية التي طالبت بالتعددية السياسة وزوال الأنظمة الشمولية، أجمع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في جويلية1991 إعلان المبادئ السياسية حيث أعاد المؤتمر التأكيد على الحقوق والحريات الأساسية غير القابلة للتصرف كما تضمنت المادة 58 من الاتفاقية الموقعة بكوتونو سنة 1993 التكفل بقضايا التعاون في الأمن الإقليمي[10].

الإطار القانوني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للأمن [11]

1978 بروتوكول عدم الاعتداء

1981 بروتوكول المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع

1991 إعلان المبادئ السياسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

1993 معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنقحة

1998 وقف استيراد وتصنيع الأسلحة الصغيرة

1999 بروتوكول آلية الوقاية والإدارة والتنظيم الصراعات، وصون السلام والأمن

2001 بروتوكول الحكم الرشيد والديمقراطي

2004 قرار بإنشاء القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

2006إنشاء برنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للحد من الأسلحة الصغيرة

2008اعتماد إطار للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع الصراعات

ما يمكن استخلاصه من خلال الإطار القانوني للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا للأمن أنه قد مر بمرحلتين أساسيتين، وتتعلق المرحلة الأولى باعتماد السياسة الدفاعية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من سنة 1978 المتمثل في برتوكول عدم الاعتداء و 1981 اعتماد المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع

دون التدخل وصولا الى تعزيز ذلك من خلال إعلان السياسة المشتركة للجماعة، اما المرحلة الثاني فتعد نقلة هامة في تاريخ المؤسسة من التوقيع على اتفاقية كوتونو المنقحة سنة 1993 تحولت مهام الجماعة كليا في أمور الدفاع والأمن حيث اتخذت سياسة دفاعية وهجومية في نفس الوقت وهو ما تعزز على مدار السنوات وصولا لسنة 2008.

لقد منحت المعاهدة الجديدة للإيكواس القدرة على التدخل في القضايا الأمنية والأزمات وأصبحت تمتلك نفس الغطاء القانوني الذي يمتلكه الاتحاد الإفريقي في التدخل في القضايا الأمنية، كما غيرت هذه الاصلاحات من شكل المنظمة وأليات عملها ففي البداية كان يوجد 7 مفوضين واليوم أصبح هناك 13 مفوضًا بما في ذلك المفوض السامي للشؤون السياسية والسلام والأمن وتضم هذه المندوبية ثلاث إدارات على غرار قسم الإنذار المبكر؛ دائرة الشؤون السياسية قسم السلام والأمن[12].

2.3 آليات الاكواس لمواجهة التحديات الامنية في منطقة غرب إفريقيا

أ. مجلس الوساطة والأمن (CMS) الهيئة المنفذة لآلية: يتألف مجلس الوساطة والأمن من 9 دول أعضاء منها تنتخب من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات الإيكواس الاثنين الاخرين الأعضاء الذين هم رئيس المؤتمر والرئيس السابق مباشرة هم أعضاء بحكم المنصب في مجلس الوساطة والأمن، يتم انتخابهم لمدة عامين قابلة للتجديد**؛** تأخذ CMS نيابة عن مؤتمر رؤساء دول غرب أفريقيا قرارات بشأن قضايا السلام والأمن في غرب أفريقيا ويضمن تنفيذ أحكام البروتوكول آلية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها والسلام والأمن[13]، ويقوم المجلس بالعديد من الوظائف الأخرى التي تخص جميع المسائل المتعلقة بالسلام و الأمن كما ينفذ سياسات الوقاية والإدارة والتسوية وحفظ السلام والأمن كما يجيز جميع أشكال التدخل ويقرر بشكل خاص نشر البعثات السياسية والعسكرية كما يوافق الولايات (المدة) والاختصاصات لهذه البعثات ويستعرض بشكل دوري هذه التفويضات والاختصاصات وفقاً لتطور الوضع؛ بناء على توصية من يعين رئيس الهيئة الممثل الخاص لرئيس اللجنة وقائد القوة[14]، بالإضافة إلى ذلك يتم عمل CMS على ثلاثة مستويات: على مستوى رؤساء الدول والحكومات، على مستوى الوزراء وعلى مستوى السفراء على مستوى رؤساء الدول والحكومات ، يجتمعون مرتين على الأقل في السنة في جلسة عادية يجوز للرئيس الحالي عند الضرورة أو بناء على طلب الأغلبية أعضاء المجلس العادي المنعقد، عقد دورات استثنائية ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر لمراجعة الوضع السياسي والأمني العام في المنطقة و يمكن أن يجتمعوا أيضا حسب الظروف ومتطلبات الاوضاع يقدم المجتمعون في كل مرة توصياتهم إلى رؤساء الدول والحكومات[15].

ب. لجنة الدفاع والأمن: وتتألف من رؤساء أركان الجيوش أو ما يعادلها من مسؤولو وزارتي الداخلية والأمن وخبراء من وزارة الشؤون الخارجية لكل دولة، اعتمادا على البنود المدرجة في جدول الأعمال للجنة الدفاع والأمن أن تتلقى من بين مسؤوليها الأجهزة الأمنية الهجرة والجمارك ومكافحة المخدرات والمخدرات الحدود

أو الحماية المدنية، لجنة الدفاع والأمن هي المسؤولة عن دراسة التقنية و الموظفين الإداريين لتحديد الاحتياجات اللوجستية لعمليات السلام، كما أنها تساعد **CMS** في صياغة تفويض قوة الصيانة السلام ؛ وضع اختصاصات القوة عند التعيين قائد القوة أو تحديد تكوين الوحدات[16].

ج. مجلس الحكماء: يضع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا قائمة بأسماء الشخصيات البارزة كل عام الشخصيات التي يمكنها نيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، استخدام مساعيها الحميدة ومهارات لعب دور الوسيط أو الموفق أو المحكم و هذه الشخصيات يمكن أن تأتي من مختلف طبقات المجتمع بما في ذلك النساء، القادة السياسيين والزعماء العرفيين والتقليديين، الموافقة على هذه القائم تكون من قبل على مستوى رؤساء الدول والحكومات**؛** يجب أن تكون محايدة وغير متحيزة الأهداف[17] ويتم الاتصال بهذه الشخصيات عند الضرورة من قبل رئيس مفوضية الإيكواس أو رئيس cms للتعامل مع حالة صراع معينة.

د.نظام الإنذار المبكر: لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نظام يشبه ما يمتلكه الاتحاد الأفريقي وهو نظام إنذار مبكر يهتم بجمع البيانات والمعلومات حول المخاطر والتهديدات الأمنية في غرب افريقيا ومع ذلك في بعض الأحيان تكون مكاتب المنطقة غير قادرة على الوفاء بالمهام الموكلة إليها بشكل خاص إذا كانت تغطي فقط أربعة إلى خمسة بلدان بالنسبة للمنطقة 3 على سبيل المثال والتي تغطي غانا ليبيريا وسيراليون وغينيا ومقرها في مونروفيا لا يوجد ما يكفي من الموظفين لتغطية أكبر عدد ممكن من البلدان أيضا والذين يرسلون تقارير الحوادث كل أسبوع يقومون الى مجلس الوساطة والأمن (CMS) للتوجه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا انتباهها إلى الوضع الأمني في المنطقة واتخاذ تدابير وقائية استباقية ، تمويله عادة من ميزانية الإيكواس ولكنه دعم من شركاء خارجيين مثل الوكالة الأمريكية وكالة التنمية (USAID) والاتحاد الأوروبي والبنك الأفريقي التنمية (AfDB)[18] .

الوحدة الانتخابية ونزع فتيل العمليات الفوضوية: أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحدة للشؤون الانتخابية في جويلية 2006 لتقدم تقارير إلى قسم الشؤون السياسية حول علاقة المشمل الأمنية بالأوضاع السياسية في منطقة غرب أفريقيا والانتقال الديمقراطي والتسليم الأمن لمنع الصراعات وإدارتها وحلها[19].

القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: تفرض بنية تتكون من عدة وحدات متعددة الأغراض مدنيين وجنود على أهبة الاستعداد في بلدانهم الأصلية وعلى استعداد للقيام بعمليات مثل المراقبة وصون واستعادة السلام، دعم الأعمال الإنسانية تطبيق العقوبات بما في ذلك الحظر، الانتشار الوقائي، عمليات بناء السلام ونزع السلاح، أداء مهام أنشطة الشرطة ولاسيما مكافحة الاحتيال والجريمة تتكون هذه القوة من 5000 جندي[20] .

4.تقييم العمليات العسكرية للإيكواس في غرب أفريقيا: غينيا–بيساو أنموذجا

أتيحت للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فرص عديدة للحفاظ على السلم والأمن وهندسة عمليات الانتقال السلمي في دول غرب أفريقيا كإدارة الصراع في غينيا ومالي وتوغو وغينيا بيساو والنيجر حيث تعد منطقة غرب أفريقيا بؤرة نشطة للكثر من الأزمات السياسية والصراعات المسلحة حيث أثبتت المنظمة الإقليمية فعاليتها في حل أزمات مؤسسية محتملة الانفجار، كما هو الحال في بوركينا فاسو في عام 2014 ، رغم انقلاب سبتمبر 2015 فقد نجحت الإيكواس إلى حد كبير في تجنيب البلاد أوضاع أخطر، وعليه تقدم هذه الدراسة عرضًا لتدخل الإيكواس في غينيا – بيساو ومالي وبوركينا فاسو كما تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في نموذج حل الأزمات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا .

1.4 دور الإيكواس في عمليات بناء السلام في غينيا – بيساو 2012–2018.

عملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جاهدة على فرض الأمن وإعادة العملية السياسية في غينيا بيساو هذا البلد الذي يعيش عدم استقرار سياسي يفوق العشرين عامًا، وعليه تعد تجربة الإيكواس في غينيا بيساو تجربة هامة إلى حد كبير نظرًا لكونها أول التجارب لمنظمة فرعية اقتصادية في الأمن.

2.4 نبذة عن الصراع في غينيا–بيساو

تقع غينيا بيساو على الساحل الغربي لأفريقيا وتغطي مساحة قدرها 36120 كم 2 بما في ذلك أرخبيل بيجاجوس المكون من حوالي ثلاثين جزيرة، يحد البلد من الشمال السنغال ومن الشرق والجنوب الشرقي غينيا ومن الجنوب الغربي المحيط الأطلسي[21]، توضح حالة غينيا – بيساو التي واجهت سلسلة من الأزمات السياسية والأمنية منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، نقاط القوة والضعف للتدخل الإيكواس في تسوية الصراع هناك وقد تدخلت المنظمة بالفعل في البلد خلال الحرب الأهلية 1998-1999، ولكن النشر المرتجل لفريق الرصد بين أطراف النزاع كان فاشلاً وأنتهى سريعًا، وقد استغرقت عدة سنوات لتعلن الإيكواس في 2004 عودتها إلى التدخل في غينيا بيساو على أعقاب تمرد من قبل القوات المسلحة مع تعيين ممثل خاص لرئيس اللجنة في بيساو في عام 2004.[22]

استطاعت المنظمة أن يكون لها وجود دائم في الميدان هذه المرة والذي تداركت فيه فشلها سنة 1999 حيث تحصل وسيطها إلى غينيا بيساو على إشادة الفاعلين السياسيين والعسكريين في البلاد كما لم يتوقف الأمر هنا فحسب بل امتد إلى إيفاد الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا السريع لبعثات المساعي الحميدة رفيعة المستوى التي تتألف في معظمها من رئيس المفوضية ووزير وأحد على الأقل من دولة عضو والذي يعد أمر حاسم في الحد من الأزمات 2005 و 2008 و 2009 و 2014، كانت المساعدة الطارئة التي قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبعض أعضائها وفي مقدمتها نيجيريا حاسمة في تسهيل إجراء انتخابات مرضية وغير عنيفة، كما تمكنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من التدخل عبر سنوات في

غينيا حيث أصبحت أكثر معرفة للتراث السياسي والمجتمعي في غينيا بيساو هذه المستعمرة البرتغالية السابقة الوحيدة في المنطقة التي حاربت من أجل الاستقلال[23].

كما عملت الإيكواس على إنشاء مجموعة اتصال دولية حول غينيا – بيساو في ماي 2006 وقدمت المساعدات لتعبئة المجتمع الدولي وبالرغم من التوصل إلى حلول مبدئية في البلاد إلا أن هذا لم يمنع حدوث انقلاب عسكري جديد في عام 2010 لتجد المجموعة نفسها هذه المرة مجبرة على إعادة إطلاق عملية السلام بالاشتراك مع مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (CPLP) ولا سيما أنغولا. وبين عامي 2004 و 2012، شهدت غينيا – بيساو تمردًا من قبل القوات المسلحة (أكتوبر 2004) وانقلاب فاشل (أوت 2008) و محاولتي اغتيال الثانية كانت ناجحة ضد الرئيس فييرا (2005 و 2009) وانقلابان فاشلان (أفريل 2010 وديسمبر 2011) و انقلاب ناجح ضد رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور (أفريل 2012).

3.4 أليات تدخل الإيكواس في غينيا– بيساو

استفادت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من تدخلاتها السابقة في ليبيريا وبوركينافاسو، وأصبحت على قدرة أكبر في مواجهة التحديات الأمنية في غرب أفريقيا، وبالرغم من التقارب الجغرافي ألا أن الخصائص الداخلية للدول في منطقة غرب أفريقيا لا تتشابه نظرًا لطبيعة الأنظمة السياسية في تلك البلدان والطبيعة الجغرافية وعوامل سوسيواقتصادية أخرى لكن الإيكواس قد رصدت ألية مهمة قد تكون أول قوة عسكرية لمنظمة فرعية وهي الإيكوميب.

4.4 قوات ECOMIB وعملية بناء السلم في غينيا بيساو

تم تفويض بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو (ECOMIB) في 26 أفريل 2012 من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أعقاب الانقلاب الذي وقع في 12 أفريل 2012. وتتألف من حوالي 500 فرد من كوت ديفوار ، نيجيريا والسنغال وتوغو، مهامها الرئيسية هي المساعدة في تأمين عملية الانتقال السياسي والمساهمة في عملية إصلاح القطاع الأمني. يبلغ القوام المأذون به لـ ECOMIB تحتوي هذه المهمة اليوم حوالي 500 جندي وشرطي، معظمهم من نيجيريا والسنغال وتولت سنة 2019 فرقة سنغالية جديدة قوامها 205 رجال[24]، وبالرغم من تعزيز أدوار وهام هذه البعثة إلى غينيا بيساو إلا أن الدراسة وقفت على مدى الضعف الموجود في هذه الألية انطلاقا من مشكلتين أساسيتين وهما عدد الجنود المبعثين هناك وصولا إلى من يقوم بالتمويل ودفع الكلفة العسكرية الباهظة الثمن التي تواجه مثل هذه البعثات، خاصة وأن التجارب الدولية السابقة أثبت أن الكلفة قد تكون عائقا كبيرًا امام نجاح تدخل المنظمات الدولية.

لعبت الإيكواس دورًا هاما جدا في إقناع قادة الانقلاب العسكري بضرورة نزع السلاح وإلزامية الحل السياسي، و يرى الكثير من المهتمين بالشأن الإفريقي أن إدارة الأزمة السياسية في أفريل 2012 من قبل

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا-بيساو مختلفة بشكل واضح عن إدارة الانقلاب في مالي خلال الفترة نفسها ويرجح اعتقادهم أن الأمر يعود لصفقة معينة بين الإيكواس والانقلابين في غينيا وترى بعض التقارير الأمنية الدولية خاصة تلك التي تم إعدادها من قبل " مجموعة الازمات الدولية " International Crisis Group في 2016 شجعت المنظمة الجنود على إسقاط غوميز جونيور، الذي يعتبر أقرب إلى الشبكات الناطقة بالبرتغالية منه إلى القادة من اللغة الإنجليزية الناطقة بالفرنسية غرب أفريقيا[25]. وهو الأمر الذي يبعث الكثير من التساؤلات حول طبيعة الأزمة الفعلية ومدى نجاح أليات الوساطة والحل ولكن وبالرغم من امتلاك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعض خيوط حل الأزمة في غينيا بيساو إلا أن الوضع الداخلي في البلاد يشهد تأزم كبيرًا.

أدى التوتر بين الفاعلين الدوليين في نهاية المطاف إلى نوع من التسوية المرضية إلى حد ما وقد أتاحت البعثات المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات الدولية المهتمة التوفيق بين وجهات النظر إن استمر الانتقال عامين، لكن الحكومة الجديدة في بيساو وجدت نفسها مجبرة على التفاوض مع حزب غوميز جونيور الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر (PAIGC). تم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مرضية أخيرًا في أفريل وماي 2014[26]. ورغم هذه الانجازات إلا أن مهمة Ecomib فشلت في منع عمليات العنف ضد قادة الانقلاب البارزين خلال الفترة الانتقالية ومع حلول سنة 2015 تجددت أزمة سياسية جديدة في غينيا عندما أقال الرئيس رئيس وزرائه "دومينغوس سيمويس بيريرا "في منصبه منذ يونيو 2014 حيث أنتقد الرئيس رئيس وزرائه لعدم إبقائه على علم بكاف الشؤون الجارية وأطلق اتهامات بالفساد ضده [27] .

لقد تعرض جهاز الإنذار المبكر للأزمات إلى جملة من الانتقادات حول فعاليته، كما أن سماح الجماعة لبعض الدول التصرف بمفردها في غينيا بيساو حدد من إمكانية الحل النهائي للصراع في البلاد، كما أن عدم قدرة الإيكواس على النبأ بالانقلاب العسكري في غينيا هو ما زاد الشكوك والمخاوف حول عمليات التدخل العسكري هناك خاصة لما ترسخ من تجربة السيراليون، والجدير بالملاحظة أن الأمر يقتصر فقط على التدخل دون التنبؤ بالأزمات ووقوعها، ومع حلول سنة 2016 تمكنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الوصول إلى حل مبدئ للازمة هناك عن طريق فريق الوساطة ويقتضي هذا الحل أن يعين الرئيس رئيس وزراء توافقي بالاتفاق مع القوى السياسية في البلاد وتشكيل حكومة وحدة وطنية ووضع حل للازمة السياسية في البلاد وتمثل هذا في" اتفاق كوناكري "[28] تمثلت مهام بعثة ECOMIB لمساعدة بعد الانتخابات من خلال ضمان حماية منازل ومباني رئيس الوزراء الوزير والرئاسة ولها تأثير رادع قوي ، تثبيط أي تدخل عسكر، بالرغم من السياق السياسي الصعب ساعد في دعم السلطات الجديدة المشاركة في طريق الإصلاحات الديمقراطية مع الاحترام الكامل حقوق الإنسان وسيادة القانون، مع ضمان أمن سكان البلاد، بناء القدرات من

خلال خطة تدريب للجيش والشرطة تهدف أيضا إلى التسريح إعادة التحول وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لقوى الأمن. وتم تخصيص مبلغ 15 مليون يورو لبعثات ECOMIB وتم ارسال وحدات ECOMIB على ثلاث مراحل: I ECOMIB جوان 2015 – 30 جويلية 2016 ، II ECOMIB جويلية 2016 – 31 ديسمبر 2017 III ECOMIB جانفي 2018 – 3 سبتمبر 2018[29].

لقد شكل هاجس التمويل عائق كبيرًا أمام جهود الإيكواس الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في غينيا بيساو، وبالرغم من قرارات مجلس الأمن الدولية والأمم المتحدة والتنديد الدولي بالانقلاب في البلاد إلا أن الإيكواس وجدت نفسها بمفردها في إدارة هذا الصراع، كما أن الجهود المبذولة من قبل السينغال وبوركينافاسو ونيجيريا ليست كافيا مقارنة بالتحديات التي تواجه ال15 دولة في المنظمة وهو أمر قد يعيق عمل الإيكواس في هذا البلد، كما أن طبيعة النظام السياسي الغيني وتركيبته السياسي تحتمل وقوع أزمة في أية وقت نظرا للتجارب السابقة، و عليه فانه من الصعوبة بمكان الحكم على فعالية تدخل الإيكواس او الحكم عليها بالفشل.

5.خاتمة

لقد تبين جليا من خلال هذه الدراسة أن طبيعة الدول المعقدة والمركبة في غرب أفريقيا هو ما أقحم الإيكواس في عملية هندسة السلم والأمن في غرب أفريقيا، كما أن مقتضيات الساحة الدولية عجلت من تدخلات المنظمة في الكثير من الأزمات في المنطقة، بالإضافة إلى كون أغلب الأزمات في غرب افريقيا نتيجة غياب الشفافية وأليات الانتقال السلمي والسلس للسلطة، ضف لها سيطرة الطغمة العسكرية على مفاتيح الحكم في مختلف دول غرب أفريقيا كما أن طبيعة الدول وتركيبتها الاجتماعية المعقدة تحول في كل مرة دون إيجاد حلول دائمة.

وبالرغم من كون الإيكواس أولى المنظمات الفرعية داخل القارة الأفريقية وحتى العالم التي بادرت بتولي مسائل الأمن والدفاع إلا أن توجه المنظمة لمثل هذه العمليات النوعية يطرح الكثير من المشاكل خاصة لضعف اقتصاديات أغلب الدول في منطقة غرب افريقيا، كما أن الحديث عن إيجاد حلول أفرقيه لمشاكل إفريقية African solutions to African problems يثار حوله الكثير من الجدل خاصة لارتباط الحلول الحقيقية دائما بمجلس الأمن والقوى الكبرى التي تمتلك مفاتح الازمة والحل في نفس الوقت كما كان عليه الحال في مالي، وبالرغم من أن نموذج غينيا بيساو مختلف عن مالي فإن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد تمكنت إلى حد كبير من إدارة الأزمة الغينية وفرض حلول بشكل دوري، كما أن تعقد الأزمة السياسية والأمنية في البلاد هو ما صعب من إيجاد حل دائما إلا أن الإيكواس تحاول جاهدة بذل المزيد من الجهد وهو ما تعزز من خلال جملة القرارات واللوائح الإلزامية.

الهوامش

[1] Djeneba Traore, Défis et Perspectives de la CEDEAO, institut de l'Afrique de l'Ouest, novembre 2018,p08
[2] Djeneba Traore, op cit, p 09.
[3] Adejuwon Kehinde David , REGIONAL INTEGRATION IN AFRICA: THE CASE OF ECOWAS, Wilolud Journals,2011, p08,
[4] Sagiru Mati AND OUTHERS, ECOWAS common currency: how prepared are its members?, Escuela Nacional de Profile: Economic Community of West Afrrican States (ECOWAS) , p.p: .12, (Accessed 10/ 01/2020) in: http://www.africa-union.org/Recs/ECOWASProfile.pdf
[5] Chris Kwaja, The Role of Economic Community for West African States (ECOWAS) in Post-Conflict Rehabilitation: Lessons from Liberia, NUST Journal of International Peace & Stability, Vol. I, 2017 pp 53,54
[6] سامي بخوش، دور المنظمات الاقليمية في ادراة النزاعات في غرب افريقيا أنموذج منظمة الايكواس في ليبيريا والكوت يفوار ، جامعة الحاج لخصر باتنة ، 2012/2011 ، ص 47
[7] Ecowas, sur le site www.ecowas.int/documentation-2/?lang=fr , 02/01/2020 a 19h

[8] Anadi,S.K.M, Regional Integration in Africa: The Case of ECOWAS", Faculty of Arts, University of Zurich, 2005p 125)
[9] غازلي عبد الحليم، الجواعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWASوإسهاهها في تسية النساع في شوال هالي 2012م، جامعة الجزائر 03، ص 65.
[10] Elowson, Camilla, MacDermott, Justin ,ECOWAS Capabilities in Peace and Security, Swedish Defence Research Agency, 2010.p24
[11] Adekeye Adebajo, Building Peace in West Africa: Liberia, Sierra Leone and Guinea-Bissau (Londres, 2002)
[12] le site de la CEDEAO, http://www.comm.ecowas.int , consulté le 22 mai 2019.
[13] CEDEAO, Protocole portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits, la paix etla sécurité, Lomé, CEDEAO, 1999, Article 10.
[14] Article 10 alinéa 2 du protocole portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits,la paix et la sécurité.

[15] انعقاد الدورةالعادية الثالثة والأربعون 43 لمجلس الوساطة والأمن (CMS) للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)على المستوى الوزاري يوم الاثنين 16 ديسمبر 2019 في أبوجا ، نيجيريا انظر الرابط :
https://www.ecowas.int/ouverture-de-la-43eme-session-ordinaire-du-conseil-de-mediation-et-de-securite-de-la-cedeao/?lang=fr
[16] article 18 du protocole de la CEDEAO portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits, la paix et la sécurité.
[17] International Crisis Group, Mettre en œuvrel'architecture de paix et de sécurité :l'Afrique de l'Ouest , Rapport Afrique N°234 | 14 avril 2016, p 11
[18] Op cit , p 12.
[19] Op cit , p 12
[20] Article 22 du protocole de la CEDEAO portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement desvconflits, la paix et la sécurité.
[21] L'irrigation en Afrique en chiffres – Enquête AQUASTAT 2005,p 01
[22] Mission en Guinée-Bissau, sur le site de l'union africaine, https://www.africa-eupartnership.org/fr/projects/mission-en-guinee-bissau-ecomib-ecomib-i-ii , le 12/04/2020
[23] Op cit

[24] Crise politique en Guinée-Bissau: la Cédéao renforce l'Ecomib, sur le site http://www.rfi.fr/fr/afrique/20191109-crise-politique-guinee-bissau-cedeao-renforce-ecomib
[25] Adekeye Adebajo , op cit, p 68
[26] Op cit , p 70
[27] Claire Rainfroy,Guinée-Bissau : 4 questions pour comprendre la crise politique, jeune afrique, mai 2016, p12
[28] Commission européenne, Mission de la CEDEAO en Guinée-Bissau (ECOMIB), 2018, p 02
[29] L'irrigation en Afrique en chiffres, op cit , p 03.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. بخوش سامي ، دور المنظمات الاقليمية في ادراة النزاعات في غرب افريقيا أنموذج منظمة الايكواس في ليبيريا والكوت يفوار ، جامعة الحاج لخصر باتنة ، 2012/2011 .
2. غازلي عبد الحليم، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإسهاهها في تسوية النزاع في شوال مالي 2012م، جامعة الجزائر .

المراجع باللغات الأجنبية

3. Adejuwon Kehinde David , REGIONAL INTEGRATION IN AFRICA: THE CASE OF ECOWAS, Wilolud Journals,.2011
4. Adekeye Adebajo, Building Peace in West Africa: Liberia, Sierra Leone and Guinea-Bissau (Londres, 2002)
5. Anadi,S.K.M, Regional Integration in Africa: The Case of ECOWAS", Faculty of Arts, University of Zurich, .2005
6. Article 10 alinéa 2 du protocole portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits,la paix et la sécurité.
7. article 18 du protocole de la CEDEAO portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits, la paix et la sécurité.
8. Article 22 du protocole de la CEDEAO portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement desvconflits, la paix et la sécurité.
9. CEDEAO, Protocole portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits, la paix etla sécurité, Lomé, CEDEAO, 1999, Article 10.
10. Chris Kwaja, The Role of Economic Community for West African States (ECOWAS) in Post-Conflict Rehabilitation: Lessons from Liberia, NUST Journal of International Peace & Stability, Vol. I, 2017 .
11. Claire Rainfroy,Guinée-Bissau : 4 questions pour comprendre la crise politique, jeune afrique, mai 2016.
12. Commission européenne, Mission de la CEDEAO en Guinée-Bissau (ECOMIB), 2018.
13. Crise politique en Guinée-Bissau: la Cédéao renforce l'Ecomib, sur le site https://bit.ly/3c08Olc
14. Djeneba Traore, Défis et Perspectives de la CEDEAO, institut de l'Afrique de l'Ouest, novembre 2018.
15. Ecowas, sur le site www.ecowas.int/documentation-2/?lang=fr , 02/01/2020 a 19h
16. Elowson, Camilla, MacDermott, Justin ,ECOWAS Capabilities in Peace and Security, Swedish Defence Research Agency ,2010.
17. International Crisis Group, Mettre en œuvrel'architecture de paix et de sécurité :l'Afrique de l'Ouest , Rapport Afrique N°234 | 14 avril 2016.
18. L'irrigation en Afrique en chiffres – Enquête AQUASTAT 2005.

19. le site de la CEDEAO, http://www.comm.ecowas.int , consulté le 22 mai 2019.
20. Mission en Guinée-Bissau, sur le site de l'union africaine, https://www.africa-eupartnership.org/fr/projects/mission-en-guinee-bissau-ecomib-ecomib-i-ii , le 12/04/20207
21. Sagiru Mati AND OUTHERS, ECOWAS common currency: how prepared are its members?, Escuela Nacional de Profile: Economic Community of West Afrrican States (ECOWAS) , (Accessed 10/ 01/2020) in: http://www.africaunion.org/Recs/ECOWASProfile.pdf Security, Swedish Defence Research Agency, 201